

الإهلاك البيئي بين أداء السوق والإخفاق الحكومي من منظور التنمية المستدامة

جلول العقون

أستاذ مساعد (أ) بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص:

يتمحور موضوع البحث حول ظاهرة التدهور البيئي جراء الإهلاك المتزايد للعناصر البيئية نتيجة لأداء السوق و الحكومة معا و اللذان سجلا إخفاقا صارخا في حق البيئة، و من خلال هذا السياق نسعى إلى إبراز إخفاقات السوق كشكل من أشكال عدم التدخل الحكومي، مما يترتب عن كل إخفاق لآداء آلية من آليات السوق إخفاق مماثل يعزى إلى الإخفاق الحكومي في عدم التدخل لتصحيح إختلال السوق، و منه فإن التوافق بين أداء السوق و متطلبات حماية البيئة يعزى بالدرجة الأولى إلى برامج صنع السياسات وفق إعادة هندسة الجهاز الحكومي لإرساء جهاز حكومي بيئي تدور أشغاله على محور البيئة بدل الاقتصاد و المتطلبات البشرية.

و قد بينا نتائج عمل آليات السوق في ظل النظام الرأسمالي والتي تكشف على ضوء المنظور البيئي للتنمية المستدامة، و بينت في نفس الوقت عن مجموعة من المحددات العضوية للبيئة إتجاه النشاط الإقتصادي، كما توصلنا من خلال هذا البحث إلى نتيجة مفادها أن الحدود البيئية لا تتوقف على الحدود الجغرافية بل تتوقف على حدود الأثر مما يستوجب إعادة النظر في حدود الملكية و ما يترتب عن ذلك في إعادة بناء العلاقات بين عناصر الإقتصاد من جهة و حماية الإنسان من جهة ثانية.

الكلمات الدالة: البيئة، أداء السوق، التدهور البيئي، النمو الاقتصادي.

Résumé:

Cette contribution porte sur le phénomène de la dégradation de l'environnement, issue de la surconsommation portant les éléments constitutifs de l'environnement en raison des politiques imposées par le marché et le gouvernement qui, tous les deux, enregistrent un déficit flagrant à l'égard de l'environnement.

Nous cherchons à mettre en évidence, chemin faisant, les défaillances du marché comme forme de non-intervention gouvernementale, de sorte que toute défaillance dans l'exécution du mécanisme du marché induit une défaillance similaire dans l'échec du gouvernement, en termes de sa non-intervention, afin de corriger les déséquilibres du marché. De ce fait, la compatibilité entre la performance du marché et les exigences de protection de l'environnement incombe principalement aux programmes contenus dans les politiques publiques, lesquelles nécessitent de la part du gouvernement une engineering nouvelle en matière d'environnement

Nous avons mis, également, en exergue les résultats de l'action des mécanismes de marché dans le cadre du système capitaliste à la lumière de la perspective environnementale du développement durable, et montré en même temps comment un groupe de déterminants organiques de l'environnement peuvent influencer sur l'activité économique. On en arrive en conclusion à démontrer que les limites environnementales ne dépendent pas des frontières géographiques, mais se envoient aux limites de l'impact, ce qui nécessite un réexamen des limites de la propriété et ses conséquences pour reconstruire les rapports/ interactions entre les éléments de l'économie d'une part, et la protection de l'Homme d'une autre part.

Mots clefs: environnement, la performance du marché, dégradation de l'environnement, La croissance économique.

Summary:

The aim of this research is to tackle the phenomenon of environmental degradation induced by increased amortization of environmental elements as a result of market performance and government flagrant failures in terms of environment.

Furthermore, we seek to highlight the shortcomings of the market as a form of government non-intervention to the extent that any failure in the performance of the market mechanism leads to a similar failure by dint of the government's failure in its non-intervention to correct market imbalances. Therefore, the compatibility between market performance and environmental protection requirements is mainly due to political decision-making programs, and to the reorganization of the governmental body whose work will be based on the environment instead of the economy and of human needs.

Also have we highlighted the results of the market mechanisms action within the framework of the capitalist system in light of the environmental perspective of sustainable development, and have showed a group of biological determinants of the environment vis-à-vis the economic activity. And we have concluded that environmental limits are not dependent on geographical boundaries, but boil down to the limits of the impact, which requires a review of the property boundaries and consequences to rebuild the relationship between elements of the economy on one hand, and the protection of Man on the other hand.

Key words: environment, the market performance, environmental degradation, Economic growth.

مقدمة:

"أتركه يعمل، دعه يمر" عبارة لا تشير إلى الحرية الاقتصادية فحسب، ولا للسفر دون تأشيرة، و لا حتى لرفع القيود في وجه الأشخاص و البضائع و رؤوس الأموال، و إن كانت بمعيار الإقتصاد هي كذلك، فبالنسبة للمعيار البيئي هي بمثابة الهجوم الشرس على مقومات الأرض عملا في ذلك للصالح الإقتصادي على حساب التوازن الكلي لمقومات البقاء ، بين ما تجود به هذه الأرض لصالح القلة الرأسمالية، و ما تسببه هذه القلة من شقاء للسواد الأعظم على وجه المعمورة تحت غطاء "أتركه يعمل، دعه يمر" بالإتكال على "اليد الخفية"* و التي أصبح يترجم خفاؤها إلى

* اليد الخفية Invisible Hand وهو مصطلح إستعمله الإنجليزي "آدام سميث" للدلالة على عمل آليات السوق التي تعمل في شكل ضوابط خفية تتحكم و تعمل على استرجاع توازن السوق و تقول نظرية اليد الخفية انه لو سُمح لكل مستهلك بحرية اختيار السلعة التي يرغب بشرائها، و سُمح لكل مُنتج أن يبيع ما يشاء وأن يُصنّع السلعة التي يشاء وبالطريقة التي يرغب، فسينتهي المطاف بسلع ذات نوعية وسعر مناسبة ومفيدة لكل أفراد المجتمع وبالتالي للمجتمع ككل. والسبب يعود إلى أن الجشع سيكون عامل دفع لتصرف نافع. وبالتالي، فعمليات تحسين فعالية وكفاءة الإنتاج ستكون هدف المصنعين لزيادة الربحية عن طريق تقليص التكاليف.

ما استنزفته من مقدرات البيئة و بث الإختلال في توازنها لحساب الرأسمالية المهلكة و المتهالكة في نفس الوقت ، و على حد قول الأستاذ "إيرنست ويز ساكر" رئيس معهد المناخ و البيئة و الطاقة (لقد تهاوت الإشتراكية البيروقراطية لأنها لم تسمح للأسعار بقول الحقيقة الإقتصادية، و قد يدمر إقتصاد السوق البيئة، و قد يدمر نفسه في نهاية الأمر إذا لم يسمح للأسعار بقول الحقيقة الإيكولوجية) ¹. و إن كانت أدبيات الفكر التنموي قد أخفقت عندما ساوت بين مفهوم النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية، و تبين ذلك الإخفاق على ضوء الهوة بين درجات النمو العالية و مستوى الدخل الغير متكافئ لدى جميع السكان في المجتمع الواحد، فإن مدلول التنمية الإقتصادية ذاته و إن أخذ في الحسبان هيكل التوزيع و شمولية الفهم لمسألة التنمية، فإنه أخفق هو الآخر في حق البيئة عندما إرتكز على تحقيق النمو الإقتصادي كأساس للتنمية بدون إدراك للمحددات البيئية لمسار النمو، و هنا نطرح هذا السؤال المحوري: **إن كان المنظور البيئي للتنمية المستدامة فيما يتعلق بحالة الإهلاك و التردّي البيئي يشير إلى إخفاق السوق و الحكومة في ظل النظام الرأسمالي، فما هو محتوى و مدلول هذه الإخفاقات؟**

و من أجل الإجابة على هذا التساؤل، إرتكزنا على الإفتراض التالي: إن حالة الإهلاك والتردّي البيئي تعزى بدرجة أولى إلى أداء آليات السوق، و بدرجة ثانية لعدم التدخل الحكومي في تصحيح إخفاقات السوق على مستوى السياسات الخالية من المعايير البيئية. أو بالأحرى التي تتجاهل المحددات البيئية للنشاط الإقتصادي.

و من أجل تأكيد هذا الإفتراض و ضعنا مسار البحث في السياق التالي:

وخفض الأسعار ستكون دافع للقضاء على المنافسة. وسيستثمر المستثمرون في الصناعات المطلوبة من أجل الربح، كما سيسحبون استثماراتهم من الصناعات الأقل فعالية في إنتاج أي ربحية. وكذلك، سيشجع هذا الوضع الطلاب على دراسة التخصصات المطلوبة أي التي ستجلب لهم مداخيل أعلى. وكل هذه التفاعلات تحصل بشكل عفوي وطبيعي. وبشكل آخر فإن اليد الخفية تمثل ضوابط السوق الحر في نظر الكثير من الإقتصاديين.

1 ستيفن شميد هايني. **تغيير المسار**. منظور عالمي للأعمال التجارية و الصناعية حول التنمية و البيئة ، ترجمة : د.علي

حسين حجاج.

مراجعة : د.مهندس موفق الصقار . دار البشير - عمان - الأردن، 1996، ص 41

التوازن بين البيئة والإقتصاد

لا شك أن أول من أشار إلى العلاقة بين الإنسان و البيئة بشكل ضمنى هو الإقتصادي الإنكليزي "توماس روبرت مالثوس" Thomas Robert Malthus (1766—1834) في بحثه حول السكان و الموارد ، والذي جاء من خلال عملين كان أولهما في شكل مقال حول مقولة تأثير السكان على تحسن أوضاع المجتمع في المستقبل ، مع إعطائه بعض الملاحظات حول تخمينات الفيلسوف الإنكليزي الراديكالي "ويليام جوردن" William Jordan الذي كان قد طرح بعض الآراء المتفائلة حول مستقبل الجنس البشري في كتابه "العدالة السياسية" سنة 1793 وكانت المقالة مناقضة لأفكار "جوردن" ثم تحولت المقالة إلى كتاب موسع بعد ذلك و بنفس العنوان ، غير أن الكتاب كان مزودا بالأدلة و البراهين المعتمدة على الإحصائيات المؤكدة على صحة النظرية المتشائمة* لمالثوس ، و التي ذهب فيها إلى أن معدلات الزيادة في حجم السكان تتجاوز معدلات الزيادة في حجم الموارد ، و الحجة في ذلك أن تطور حجم السكان يخضع في زيادته إلى المتتالية الهندسية ، أما تطور الموارد فهو خاضع للزيادة وفق المتتالية الحسابية، و دون الخوض في شرح مفصل النظرية ، إلا أننا نريد أن نشير من خلال النظرية و فق سياق بحثنا هذا إلى أن فكرة محدودية النمو إتجاه التنمية في كونها تتوقف على مدى محدودية البيئة و الموارد الطبيعية إتجاه النمو الإقتصادي ، هي فكرة ليست بالجديدة، بل هي متجذرة في الفكر المalthوسي ، وعلى الرغم ما لاقته النظرية المalthوسية من إنتقادات إلا أن صمودها هناك ما يبرره في الأدبيات الفكرية إلى غاية عصرنا هذا، و لعل الكتاب الشهير الذي أصدره نادي روما سنة 1972 بعنوان " قيود على النمو " Limits to Growth، أكبر دليل على ذلك، بحيث يؤكد مؤلفوه الثلاثة " دونيللا

* نظرية السكان و الموارد عند روبرت مالثوس و تشير إلى أن النظم ليست هي المسؤولة عن البؤس والظلم، وإنما المسؤولية تقع على الطبيعة الغير كفيلة بمطالب السكان. فقد لاحظ مالثوس أن تزايد كل من السكان والموارد الغذائية لا يتم بنفس المعدل مع مرور الزمن، ويؤدي هذا الإختلال في معدل الزيادة إلى ظهور المظالم الإجتماعية. في شكل عوارض طبيعية ، ويرى في ذلك أن الزيادة في حجم السكان يخضع إلى المتوالية الهندسية في حين أن الزيادة في معدل المواد الغذائية تكون في شكل متوالية عددية. وأشار مالثوس إلى أن السكان قادرون على المضاعفة مرة كل 25 عاماً إذا لم تقم عقبات تحول دون ذلك. أما الإنتاج الزراعي فإنه لا يستطيع مواكبة هذه الزيادة. ويؤدي الإختلال بين الزيادة في السكان والزيادة في المواد الغذائية إلى ضرورة تدخل عوامل خارجية من شأنها إعادة التوازن بين نمو السكان ونمو المواد الغذائية. وقد بين مالثوس في أول الأمر أن هذه العوامل تتكون مما أسماه بالموانع الإيجابية مثل الحروب والمجاعات والأوبئة والأمراض.

ميدوز "Donella Meadows و "يورجن راندرز" Jorgen Randers و "دنيس ميدوز" Dennis L. Meadows على نفس الإستنتاجات المتشائمة للعلاقات بين السكان و الموارد ، و قد إستخدم هؤلاء الثلاثة نموذجا رياضيا معقدا بإعتماد الحاسوب و الحشد الهائل للبيانات التي تتعلق بإنتاج الطعام و المؤن لتحديد كيفية إستجابة الموارد لاتجاهات الزيادة في حجم السكان.¹ على عكس مalthus الذي إعتد على الحساب التقليدي البدائي ، و كانت النتيجة في ذلك أن العالم مقبل على كارثة بسبب ما أسموه سرعة أثر الخطى الإيكولوجية Ecological footprints لسكان العالم ، والذي يسير بمعدل أسرع لما يمكن للطبيعة توفيره من موارد لإشباع حاجات السكان، و الشيء الذي ينبغي الإشارة إليه هو رغم البعد الزمني والإبستمولوجي للنظريتين ، خاصة وأن الطبعة الأولى لكتاب "حدود على النمو" قد صدرت تزامنا مع مؤتمر استوكهولم سنة 1972 ، إلا أن عناصر التحليل التي إعتدها المؤلفون الثلاثة لا تختلف مضمونا على منطلقات مalthus لتأسيس نظريته التشاؤمية لمستقبل البشرية ، بحيث تمحورت حول إختلال التوازن بين عدد السكان على وجه الأرض، و ما تجود به الأرض من موارد طبيعية .

وما يجب الإشارة إليه من محتوى "قيود على النمو" هو أنه مع إرتكازه على الزيادة السكانية كمقدمة للتحليل ، قد أضاف في الأخير زيادة الإنتاج الصناعي و آثار التلوث و التردّي البيئي ، و نضوب بعض الموارد الطبيعية الغير متجددة ، و هي في مجملها عناصر أثرت الأدبيات الفكرية لا سيما الفكر البيئي و الإقتصادي.

و إن كانت كلتا النظريتين لا ترقا إلى درجة المسلمات فيما تعلق بحالة اللاتوازن بين السكان و الموارد لا سيما لدى الكثير من المفكرين الذين ينظرون إلى طاقة الإنسان الإنتاجية قبل الطاقة الإستهلاكه ، إلا أن النتيجة المؤكدة هي تلك النتيجة التي تشير إلى محدودية الموارد الطبيعية و البيئة بشكل عام إتجاه النمو الإقتصادي خاصة في ظل إتجاه العالم إلى وحدانية النسق ، و التي لم تستثني وحدة النمط الإستهلاكي بالنسبة لسكان العالم الذي ينبع من أحادية النسق الإقتصادي العالمي ، و الذي يعمل على تصويب سلوك المستهلك إلى مرمى الأهداف التي يرسمها المنتجين

1 د. مصطفى كامل السيد التنمية و البيئة - نقاش نظري، الموسوعة العربية للبيئة من أجل التنمية المستدامة، مقدمة عامة،

من الرأسماليين الكبار و الشركات العابرة للقوميات ، وفق إستراتيجية شاملة يبدو من خلالها العمل الممنهج في سبيل تحطيم كل العناصر المكونة للأنساق المحلية والوطنية و الإقليمية لتفادي العمل المعزول عن عملية الاندماج العالمي أو العولمة الاقتصادية والتي لم تأخذ في الحسبان التباين و الفروقات بين العالم المتقدم و العالم المتخلف بقدر ما تسعى إلى نسقنة العالم systématisation سياسيا و إقتصاديا وبعث أكثر ثقافيا ، و كل ذلك من أجل العمل على إخضاع إقتصاديات العالم إلى منطق السوق ، ليصبح السوق بذلك محورا يحدد حركة الإقتصاد العالمي بدون رد الاعتبار إلى المحددات البيئية للنشاط الإقتصادي على غرار مراقبة النمو الإقتصادي و حركة التجارة العالمية و ما ينجر عنها من وفورات سلبية وبعض المحددات الأخرى التي تمثل الضوابط الرئيسية لعملية التوازن بين النسق البيئي والإقتصادي...، هذا من جانب و من جانب آخر ما يتعلق بعملية تقويض دور الحكومات في التدخل لتصحيح الاختلالات الإقتصادية بما يصب في مصلحة إقتصادات الدول و مراعاتها لخصوصياتها مع إخضاع ذلك إلى عملية *النسقنة systématisation بما يتوافق و سياسات مؤسسات "بروتن وودز" خدمة لمصالح الدول الكبرى و إقتصادها على حساب الإجهاض المتواصل للبيئة و مقوماتها على الصعيد العالمي، و من خلال هذا يتبين بأن كلا من إخفاق إدارة السوق للإقتصاد و عدم التدخل الحكومي يعتبران بمثابة المقدمتين اللتان شكلتا حالة التردي و التدهور البيئي كنتيجة مشكّلة لمحور الاختلال في منظومة البيئة الشاملة بين البيئة والإقتصاد و شؤون المجتمع. و أصبح هذا الواقع يشكل أعباء لا متناهية على البيئة في ظل الأنماط الإنتاجية السائدة في النظام الرأسمالي الليبرالي، و إختفاء اليد الخفية التي طالما نادى بها أنصاره ، و بناء على هذا السياق فإن حالة اللاتوازن لا تشير إلى العلاقة بين السكان والموارد فحسب ، بل أصبحت تلح على إكتشاف أكبر قدر من العناصر الخفية التي تترابط مع البيئة كمسببات للتردي البيئي والذي يعطل بدوره دورة حياة الكائنات ومصادر الموارد والثروات، خاصة مع بروز بعض المؤشرات التي تؤكد أن حالة التردي أصبحت متسارعة مع نهاية القرن الماضي و بداية القرن الحالي، أو بصورة أكثر دقة مع سقوط المعسكر الشرقي و تزايد حالة الإكتساح المعولم للإقتصاد الرأسمالي وهي مؤشرات تشير

* وهي عملية تسعى من خلالها القوى العظمى إلى تفكيك الأنظمة المحلية والوطنية والإقليمية وإخضاعها لديناميكية النسق

العالمي الأحادي بما يتوافق وعمل آلياتها الإستعمارية، وبدون مراعاة للتوافق والتكافؤ بين الضعيف والقوي.

ضمنيا إلى تسارع وتيرة الإنتاج في ظل العولمة الاقتصادية، و عدم أهلية النظام الإقتصادي الليبرالي في المحافظة على البيئة في سبيل الرفع المطرد للنمو ، و تعظيم رؤوس الأموال بشكل غير متوازن بين الدول.

و لهذا أصبحت مسألة التردّي البيئي تأخذ إتجاهات مختلفة من حيث تحليلها، و ذلك منذ تزايد الإهتمام بمسألة التنمية المستدامة، و التي ارتكزت أساسا على فكرة الإستدامة البيئية كشرط أساسي لاستدامة الإقتصاد ، مثلما تقتضي الإستدامة الإقتصادية و التنمية إستدامة التوازن في العيش للعنصر البشري ضمن أطر ثلاثة أو ما يصطلح عليه بأبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي و الإقتصادي و الإجتماعي) و هي أبعاد غالبا ما تتقاطع في مجالات مادية و غير مادية محدثة في ذلك نوع من الأثر المتصل بحالة التدهور البيئي المادي كالتلوث بشتى أنواعه، المائي و الهوائي و الإشعاعي و الكهرومغناطيسي ...، أو ما يتصل بحالة التردّي و ضعف الأداء للبيئة إتجاه العمليات الإقتصادية كنتيجة لاختلال التوازن الحيوي بين العناصر المنتجة للموارد، و سوف نتناول منها بعض الإتجاهات بالنقد و التحليل و الإستنباط.

التردّي البيئي من منظور الإقتصاد

لقد أدت الكتابات التي سبقت مؤتمر استوكهولم إلى وضع قضايا البيئة و التنمية في محل اهتمام لدى جميع العلماء من مختلف الاختصاصات و من بينهم علماء الإقتصاد، و قد طرحت المدرسة النيوكلاسيكية التي أصبحت المدرسة الرائدة في علم الإقتصاد منذ السبعينات تفسيراً لحالة التدهور و التردّي البيئي منطلقة في ذلك من إفتراض نظري مؤاده أن حالة الإقتصاد الذي تسوده المنافسة الكاملة لا تتدهور فيه الأحوال البيئية إلا من خلال الإنحراف الذي يحدث لأحد السببين أو لكليهما ، و يتعلق الأمر بإخفاق السوق و التدخل الحكومي غير المناسب¹، وإذا كان إخفاق السوق يقر بالعجز لأداء السوق و الذي يمكن استنباطه من خلال المعيار البيئي الذي يركز على الحقيقة القائلة : بأن عناصر البيئة لا يمكن عزلها عن بعضها البعض، بحكم التكافل و الإعتماد المتبادل في الطبيعة من أجل إحداث التوازن، ما يجعلنا وفق القواعد العلمية جديرين بتحليل دورة حياة العنصر لمعرفة مواطن الإختلال بين الإقتصاد و البيئة، فإن إفتراض التدخل الغير المناسب

1 مصطفى كامل السيد ، مرجع سابق . ص 377.

للحكومة قد يدفعنا إلى القول والتساؤل حول مضمون التدخل المناسب في ذلك بصورة عكسية، و هو الأمر الذي يدفعنا إلى صميم السياسات العامة و فق المحددات العضوية للبعد البيئي إتجاه برامج صنع السياسات تحت غطاء الحفاظ على البيئة و الإقتصاد في آن واحد.

و قبل الخوض في تحليل أداء السوق بالمنظور البيئي، لا بد أن نعرج على الجدلية القائمة بين البيئة والنمو الإقتصادي

البيئة و النمو الإقتصادي

لعله من بين النتائج التي توصلت إليها اللجنة العالمية للبيئة و التنمية أثناء إعداد تقريرها "مستقبلنا المشترك" *Our common future* ، هي أن التنمية المستدامة تتطلب نموا إقتصاديا سريعا. و يقوم هذا الافتراض على حقيقة أن المجموعات السكانية المتنامية و المجموعات السكانية الفقيرة بحاجة إلى السلع و الخدمات من أجل تلبية حاجاتها الأساسية و هناك رأي قائل أن (تلبية الحاجات الأساسية تعتمد في جزء منها على تحقيق إمكانيات نمو كامل ، و أنه من الواضح أن التنمية المستدامة تتطلب نموا إقتصاديا في المناطق التي لا تتم فيها تلبية تلك الحاجات بشكل متوازن، أما في المناطق الأخرى فإن التنمية المستدامة يمكن لها أن تكون منسجمة مع النمو الإقتصادي شريطة أن يعكس محتوى النمو الإقتصادي المبادئ العامة للإستدامة و عدم إستغلال الآخرين)¹. و لكن هذا الرأي يبدو نوعا ما مجانباً للحقيقة والصواب لأن محتوى الحاجات في العالم المتقدم أوسع منه في العالم المتخلف و البلدان الفقيرة ، بالإضافة إلى أن النمو الإقتصادي للدول المتقدمة يتغذى أساسا من نمو الدول الفقيرة من خلال الإتجاه إلى الزيادة في العرض و توسيع محتوى الحاجات في الأسواق العالمية ، و هنا تبرز الجدلية القائمة بين البيئة و النمو الإقتصادي ، خاصة و أن ديناميكية السوق لا يمكن لها التوقف عند الحدود البيئية مع تزايد الطلب العالمي للسلع و المنتجات .. و بالأخص في عالم أصبح يتجه أكثر فأكثر إلى أحادية النمط الإستهلاكي.

1 ستيفن شميد هابني. تغيير المسار، ص 33

و إذا كانت علاقة البعد البيئي بالنمو الإقتصادي تشير إلى الحدود البيئية للنمو فإن الكثير من النقاد أمثال "روبرت غودلاند" و "هيرمان دالي" اللذان كانا يعملان في دائرة البيئة التابعة للبنك الدولي يرون أنه قد تم الوصول إلى هذه الحدود فعلا و أن هذا النمو سيظل من الآن فصاعدا عند (درجة الصفر) ، كما يرون بأن منهج التنمية الذي تتبعه الدول الغنية ينبغي أن يساهم في تحرير الموارد من أجل النمو و التنمية اللذان يعتبران من أولويات الدول الفقيرة¹. و هنا علينا بطرح سؤال في غاية الأهمية و هو إذا كانت درجة النمو سوف تظل ثابتة على مدى إسترجاع الأرقام التي سحبت من الرصيد البيئي، فكيف يتم التعامل مع الزيادة السكانية المتوقعة مستقبلا ؟ للإشارة مع أنها الرقم البارز في تحديد درجة النمو الحقيقي. والحقيقة أنه ليست هناك إجابة شافية ، و لكن يمكن لنا أن نتصور بنظرة تشاؤمية و هي أن تسعى الدول المتقدمة إلى عملية تحديث للنظرية المalthusية وتفعيل عوارضها الطبيعية ، و لكن على شاكلة "صراع الحضارات" و "نهاية التاريخ" و فيروس "إيبولا" و أنفلونزا الطيور و الخنازير، بل و قد تعود في ذلك عودة التاريخ إلى "القدر المحتوم" و الأمثلة في ذلك كثيرة للتخلص من الشعوب الفقيرة والتي لا زال رصيدها البيئي بعيدا عن حدود النمو. أو ربما قد تتحقق نبوءة "باري بوزان" Barry buzan حين قال: أن الطابع الكلي للبيئة على مستوى الكرة الأرضية سيعطي دول المركز أسبابا و ذرائع للتدخل في شؤون دول الأطراف بدعوى الأمن البيئي.² و لعل الجدل القائم بين أنصار الإستدامة الضعيفة المدافعون عن نموذج الحداثة و ما بعد الحداثة، و أنصار الإستدامة القوية و الداعون إلى وجوب القطيعة مع الرأسمالية للمصالح البيئي، لأكبر دليل على بداية الصراع و الذي قد يضاهي صراع الحرب الباردة بحلة بيئية.

ومن جانب آخر فإن اللجنة العالمية نفسها قد لاحظت أن النمو وحده لا يكفي، نظرا إلى أن المستويات العالية من الإنتاجية و الفقر الواسع الإنتشار يمكن لهما أن يعيشا جنبا إلى جنب ويمكنهما تلبية الحاجات الإنسانية عن طريق كل من الزيادة في الإنتاج الذي يمكن المحافظة عليه

1 Robert Goodland et al. **Environmentally Sustainable Economic Development** : Building on brundtland (Paris :UNESCO ,1991).

2 د. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة و صراع الحضارات، مركز دراسات الوحدة العربية،

بيروت. 1997، ص 91

بيئيا و ضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع.¹ والشئ الملاحظ هنا أن الإشكال المطروح فيما يخص علاقة الإنتاجية بالنمو قد تطرح فكرة العدالة في التوزيع ثانياً، بعدما طرحت في سنوات الخمسينات على النطاق المحلي للدول، فهي تعود ثانياً بحلة عالمية مفادها أنه إذا كان الرفع من مستوى الإنتاج و الإنتاجية لغرض الرفع من معدلات النمو للإقتصاد العالمي، فإن ذلك النمو لا تستفيد منه الدول الفقيرة بشكل عادل مع الدول الغنية ، و ليس بإمكان الزيادة في الإنتاج لأغراض إنسانية في ظل النظام الرأسمالي، و قد جرى حرق القمح في الولايات المتحدة وحرق الزبدة في هولندا...، ليس لأنهما سجلا فائضا عن حاجة البشر ، بل للحفاظ على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية.²

إن مشكلة النمو المتعارض مع البيئة سوف تظل قائمة ، طالما بقيت الأنماط الإستهلاكية قائمة وفق ما ترمي إليه إستراتيجية الدول المتقدمة و تجسده آلياتها الإستعمارية الجديدة (الشركات المتعددة الجنسيات، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ..)، و يتجلى لنا ذلك من خلال تباعد الرؤى في منظور التنمية المستدامة والشان البيئي بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة، فالأولى لا ترى في ذلك داعيا لتخفيض الإنتاج و كبج عجلة النمو لتجنب مخاطر التصنيع على البيئة و الإنسان ، بالقدر الذي أصبحت تروج فيه للفكر المظلل كإستبدال رأس المال الطبيعي، برأس المال الإصطناعي، والذي ترى فيه الحل الأنسب لذلك، بينما تناست أن رأس المال الإصطناعي هو الآخر سوف يمر حتما على سلسلة التصنيع و من أجل تكوينه لا بد أن تتزايد طلباته على استهلاك الطاقة و منه تزايد إنبعاثات الغازات الدفيئة، مثلما تتداعى آثاره على البيئة المحيطة لحياة السكان.

و لما أصبح الأمر جليا بالنسبة للمهتمين بهذا الشأن حول هذه التناقضات، راحت الدراسات و الأبحاث الغير بريئة من تهمة العمل لصالح الشركات المتعددة الجنسيات من أجل صناعة الرأي، تقضي إلى نتائج علمية ملوثة هي الأخرى، مفادها أن العالم الفقير هو سبب التردّي والتدهور البيئي مثل ما يدعيه أنصار الإستدامة الضعيفة weak sustainability ، و أن السبيل الوحيد

1 Brundtland Gro Harlem. **Our Common Future**. Report of the World Commission on Environment and Development: WCDE.1987

2 ستيفن شميد هايني، مرجع سابق. ص 113

للخلاص من التخلف بمعنى إرساء مشروع التنمية و بشكل خال من الأضرار على البيئة هو التحكم في التكنولوجيا و خاصة منها الصناعية لتجاوز المعضلة البيئية، و هو أمر يدعو إلى التأمل، ففي الوقت الذي تقف فيه بعض الدول النامية و الفقيرة تجابه مشكلة ضعف النمو وتنامي الفقر، مثلما يقف البعض الآخر و الذي تجاوز مشكلة النمو حتى و إن كان ذلك بفضل الإقتصاد الريعي، يجابه مشكلة التنمية و تنامي ظاهرة الفساد كالجائر مثلا، تسعى القوى الإستعمارية إلى إضافة عقبة جديدة (التكنولوجيا) لتمهد بذلك إلى طور جديد من أطوار التخلف،

بينما تنمو قناعات لدى الدول المتخلفة في رؤيتها للتنمية المستدامة لا سيما في بعدها البيئي و أسباب التدهور، أن الدول الصناعية هي المتهم الذي يساهم بأكبر قدر في ذلك ، و إن كان هناك نصيب أوفر للفقر في عملية التدهور، فإن الفقر ذاته هو نتيجة و صنيعة للإستعمار سواء كان تقليديا، أو شكلا من أشكال الإستعمار الجديد، و هو الإتجاه الموافق للتيار اليساري الذي يتهم التصنيع و النموذج الحدائي بالدرجة الأولى.¹

والحقيقة التي تتجلى لنا من خلال الاختلاف في الرؤى حول هذه المسألة هي نابعة أساسا من التباين في متطلبات التنمية المستدامة ذاتها بالنسبة لكل دولة و بالنسبة لكل مجتمع، مع نوع من التمييز لسلم الحاجات و نمط الإستهلاك، و العامل الأجدر بالمناقشة في هذا الجانب هو تأصيل الرؤية على متطلبات كل جانب بما فيها نوعية الحاجات وخصوصيات كل دولة في بناء نهج المشروع التنموي الذي يناسبها، لأن ذلك وحده كفيل بتجلي التحديات التنموية لكل طرف، مما يجعل من عملية صنع السياسات التنموية كذلك العنصر الأصيل القائم على الوعي التام للمفاصل التي يرتبط بها الإنسان بالأفكار و الموجودات، أما ما دون ذلك فسوف يظل العالم المتقدم يسعى إلى التنظير في سبيل توحيد الأنماط الإستهلاكية من خلال الترسانة الإعلامية و الخدعة الإشهارية ، و السعي دوما إلى تحطيم كل المعتقدات و الثقافات المحلية من أجل توسيع مساحات الأسواق و تجسيده لقاعدة " جون باتيست ساي " (العرض سوف يصنع طلبا مساو له)، و قد قال

1 د. عبد الله بن جمعان الغامدي، بتصرف، التنمية المستدامة، بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية

البيئة، منشورات قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية- الرياض. 2007. ص 12

الصينيون القدامى : أن الثقافة فراش الإقتصاد. و سوف تظل الدول الفقيرة مجرد مسوق للثروة و الطاقة من أجل تلبية حاجات صنعت على مقاسه.

وعليه فحاجة الدول الرأسمالية هي الحاجة للثروة و الطاقة المستعملة في الإنتاج الأوفر الذي يلبي الطلب المتزايد في الأسواق العالمية و الغاية في ذلك لا تتجه إلى سد حاجات الفقراء بقدر ما تتجه إلى تعظيم رؤوس الأموال للشركات المتعددة الجنسيات أو بالأحرى الآليات الإستعمارية الجديدة. في ظل شح الموارد أو إستنفادها في العالم المتقدم،

و عند هذا الحد سوف يصبح الكلام عن البيئة كمحدد للنمو كلام بغير وجه للعدالة، فالعالم الصناعي حسب الخبراء يقف الآن عند درجة الصفر بالنسبة للنمو كما سلفنا الذكر، بمعنى أي رفع لدرجة النمو يعتبر سحب من رصيد الأجيال القادمة ، وفق مبادئ التنمية المستدامة، والسؤال الذي لا بد أن يطرح هنا هو أي الأجيال سوف تكون أكثر عرضة لهذا الأثر؟ هل هي أجيال العالم المتقدم ، أم أجيال العالم المتخلف؟ و مهما يكن من توقعات نحو المستقبل، و الذي يبدو مبنيا على أسس غير عادلة ، فإن مقدمات البيئة و الإقتصاد كعناصر حيوية متناقضة تعيش بداية لعصر تفكيك الطرح الكلاسيكي و الحداثي، على خلفية الإخفاقات التي سجلها السوق من خلال اعتدائه على البيئة، و الإخفاق الحكومي سواء في عدم تدخله لتصحيح إختلالات السوق، أو فيما يتعلق بعدم نجاعة و فعالية السياسات المرتبطة في أسسها بالإقتصاد الرأسمالي.

و هنا يمكن طرح التساؤل حول ماهية إخفاق أداء السوق و الحكومة معا، فما هو مضمون الإخفاقات؟

إخفاق أداء السوق و الإخفاق الحكومي

تكشف لنا حالة التردّي البيئي أن الافتراض النيوكلاسيكي كان صائبا إلى حد بعيد، و قد يترجم هذا الإخفاق ليس في حق السوق فقط ، بل و في حق عدم التدخل الحكومي عند حالة إخفاق السوق و أثناء حدوثها، و هنا نتساءل : ماهي حالات الإخفاق في أداء السوق من منظور البيئة و التنمية المستدامة؟ و ما هي حالات التخاذل و الإخفاق الحكومي إتجاه تصحيح إختلالات السوق و الحفاظ على الإستدامة البيئية؟

أولاً: إخفاق السوق

و قد أرجع رواد المدرسة النيوكلاسيكية حالات إخفاق السوق إلى عوامل متعددة، من بينها وجود وفورات خارجية سلبية، و سلع عامة سيئة، و مخاطر إستثمارية غير متوقعة، و عدم التيقن مما سوف يحمله المستقبل، و أخيراً أثر التفاوت في توزيع الدخل و الثروات و إنتشار الفقر. و سوف نناقش هذه العناصر مناقشة نقدية على النحو التالي:

- **الوفورات الخارجية Externalities** من المعلوم أن أي نشاط إقتصادي لا يتأثر بما يجري داخل حدود المشروع فحسب، بل و بما يدور خارج محيط المشروع كذلك، و إن كان أي مشروع قد ينتج بعض الوفورات الإيجابية قد تساهم في خلق ديناميكية إقتصادية مثل الخدمات و العروض التي يقدمها المشروع إلى أصحاب الخدمات المساعدة و منتجات الصناعات المغذية، و ما يترتب عن ذلك في خلق مناصب شغل، مثلما قد يساهم ذلك في إسترجاع توازن السوق من خلال تحقيق الوفرة، كما يؤدي تركز مجموعة من المشروعات في منطقة جغرافية واحدة إلى إنخفاض نفقات الإنتاج لوجود الخدمات المساعدة كالنقل و التسويق و الإشهار و وفرتها بشكل يجعلها تتنافس و بالتالي تنخفض عروضها لفائدة المشروعات من خلال إنخفاض تكلفة الإنتاج، و منه إنخفاض مستوى الأسعار، إلا أن هذه التداعيات قد تصب في خانة الوفورات الخارجية الإيجابية، و من جانب آخر فإن هذه المشروعات قد تشكل جملة من التداعيات السلبية أو ما يعرف بالوفورات الخارجية السلبية، فقد تنتج عن هذه المشروعات كتلة من النفايات و الصرف الصناعي و الإنبعاثات، وقد تساهم قنوات الصرف الصناعي في تلويث مجاري الأنهار و المياه السطحية والجوفية، و من خلال هذه الوفورات السلبية قد تتأثر المياه الصالحة للشرب و ترتفع كلفتها، مثلما تتأثر مصائد الأسماك من خلال مصبات الأنهار الملوثة في البحر، كما تؤدي أيضاً بعض النشاطات الصناعية إلى التأثير على المزارع و المحاصيل المحاذية لها بواسطة الإنبعاثات التي يتساقط جزءا منها على المساحات المزروعة أو بشكل عام في محتوى الأمطار الحمضية و التي تؤثر بدورها على المحاصيل.

إن هذه التداعيات التي تتوالى في شكل وفورات خارجية سلبية تجعلنا نعيد النظر في قانون السوق الذي يفقد توازنه عندما يتعلق الأمر بالمحددات البيئية للنشاط الإقتصادي ما يجعل التدخل الحكومي ضروريا و بشكل دوري ملازما في ذلك لتداعيات السوق على البيئة.

2 - السلعة العامة

يقوم إقتصاد السوق على فرضية أن سعي الأفراد إلى تحقيق المصلحة الفردية سوف يؤدي وبدون قصد إلى تحقيق المصلحة العامة و ذلك حسب "أدام سميث" و ما يعبر عنه باليد الخفية، و إن كانت هذه الأخيرة كفيلة بتحقيق التوازن بين السوق و مستوى تحقيق الحاجات أو السلع ، فإن محتوى و مضمون هذه الحاجات يختلف، و هناك البعض من هذه الحاجات و التي تبدو أكثر من أساسية هي أعلى من مستوى السوق في تحقيقها، أو بالأحرى لا يمكن تحقيقها من خلال السوق و الأمر هنا يتعلق بالسلعة العامة، و لإبراز محتوى هذه السلع يمكن الإرتكاز على المفهوم الذي إعتمده بعض الإقتصاديين و من بينهم "ساموالسون " Samuelson في تمييز السلعة العامة عن بقية السلع بخاصيتين: الأولى و يعبر عنها بمفهوم عدم الإستثنائية Non- Exclusivity ، و الثانية عدم المزاحمة في التكاليف Non- Rivalry و يترتب على هاتين الخاصيتين عدم قدرة السوق على توفير هذه السلع .

و من ناحية ثانية فإن وجود السلعة العامة أكثر من ضروري لكل الأنشطة الإنسانية بما فيها الإقتصادية، و هي السلع أو الخدمات التي لا يؤدي زيادة استهلاكها إلى نقصان ما يتوافر منها ، مثل التعليم و الهواء النقي و النظام القضائي و الأمن، و لكن نظرا لأن إستهلاك هذه السلع لا يترتب عليه نفقة مباشرة لأي شخص أو جهة، فإن ذلك يجعل من الصعب المطالبة بثمن لها، مما يقتضي توفيرها مجانا ، لذلك فإن توفير هذه السلع هو من مسؤولية السلطات العامة التي تستطيع أن تتحمل نفقاتها بواسطة الخزينة العامة عن طريق الضرائب.¹

3 - المخاطر الإستثمارية

و الأمر هنا يتعلق بعدم كفالة السوق لمخاطر الإستثمار على المدى الطويل، و هو الحال بالنسبة للمصانع الكبرى كالمصانع الكيماوية ومصانع الإسمنت والتي تشكل مخاطر على صحة السكان وممتلكاتهم، و هو الأمر نفسه بالنسبة إلى السدود الكبرى و التي تشكل أحد أخطر

1. د. مصطفى كامل السيد ، مرجع سابق ، ص 377.

المنشآت التي تؤثر على صحة السكان من خلال نشر الأوبئة و الأمراض المزمنة كالحساسية والربو، و الطفيليات التي تؤثر في المحاصيل الزراعية ، مثلما تساهم في رفع نسبة الملوحة في الأرض كما تشير له الدراسات المتخصصة، و إن كانت هذه المخاطر في نظر البعض يمكن التصدي لها من خلال اعتماد تكنولوجيا صديقة للبيئة بالنسبة للمصانع، إلا أن السوق تبدو غير كفيلة بحمل السكان على حماية حياتهم وممتلكاتهم تجاه المخاطر التي تتجر عن الكثير من النشاطات الإستثمارية لأن ذلك قد يستوجب حصول البعض من الوعي السكاني بهذه المخاطر قبل التفكير في الوقاية منها، و هذا الوعي في غالب الأحيان لا يصب في مصلحة أصحاب النفوذ، لذلك غالبا ما يغيب عمدا في مجال المعلومات البيئية.

4- حالات عدم اليقين

ومفاده أن السوق تفتقد لما سوف يؤول إليه المستقبل مما ينطوي عنه مصاعب كثيرة، ويرى البعض أن صعوبة التعرف على سعر السلع و الثروات و الموارد مستقبلا سوف يؤدي إلى إهدار قيمة كبيرة منها في الحاضر دون علم و يقين بقيمتها الحقيقية مستقبلا خاصة إذا تعلق الأمر بالسلع والموارد التي تتعرض إلى الندرة مع عدم الإحلال، ما يجعل قيمتها في إرتفاع متزايد مستقبلا، و الأمر هنا قد يتعلق بالمنتجين مثلما قد يتعلق بالدول، فالدول البترولية التي تحافظ على سقف إنتاج معين في السوق العالمية كالجزائر مقابل سعر قد يبدو منخفضا عما يكون عليه مستقبلا خاصة مع تنامي الطلب العالمي على الطاقة، و عدم وجود طاقة بديلة بالشكل الذي يغطي هذا الطلب، ناهيك عن وجود خيارات في محتوى السياسة الإقتصادية بالإعتماد على إحتياطي الصرف و الذي قد يغير مسار الإقتصاد النفطي إلى إقتصاد متنوع. ولكن السلوك البارز بالنسبة للمنتجين سواء في صورة أشخاص أو دول فإنهم يتصرفون على أساس حسابات الأجل القصير، ولا يأخذون توقعات المستقبل في الحسبان، و قد ينطبق هذا على عدم توفر الحلول و الخيارات خاصة إذا كان الدخل يعتمد مصدرا محدودا .

5- اللاعدالة في توزيع الدخل

إن ما يمكن أن تدفع إليه قوى السوق هو التوزيع الغير عادل للثروات والدخول مما يؤدي إلى تركيز الدخل في أيدي القلة من السكان على حساب السواد الأعظم مما يؤدي إلى تنامي الفقر، و إذا كان الفقراء لا يملكون ما يسد حاجاتهم من الدخل و الثروة فإن ذلك سوف يدفعهم إلى

الإستعمال السيئ لمقدرات البيئة، و إذا كانوا يتهمون على أنهم سببا للتردي البيئي الطبيعي، فهم ضحايا لتردي البيئة الإقتصادية و الإجتماعية قبل ذلك.

فوفقا لتقرير التنمية لعام 1992 الذي صدر عن البنك الدولي للإنشاء و التعمير، والذي ناقش العلاقة بين التنمية و البيئة ، فإن معظم الفقراء في العالم يعيشون في الريف الذي تتردى فيه الأحوال البيئية، كما أنهم يعتمدون على موارد طبيعية لا يملكون السيطرة القانونية عليها، كما أنهم يتمركزون غالبا في المناطق الحدية التي تتسم بأقل درجات الخصوبة ، على سفوح الجبال و الحقول الغير مستوية و الأقاليم الشبه جافة ، و في المناطق الحضرية فهم يعيشون في الأحياء القصديرية العشوائية بدون تخطيط و بدون صرف صحي ، بحيث يصعب فيها الوصول إلى المياه النقية و الخدمات الصحية ، زيادة على ذلك فإن قلة الموارد تجعلهم منهمكين في البحث عن قوت يومهم ، فلا يخططون للمدى البعيد ، و إذا ما استثمروا ، فإنهم يبحثون عن العائد السريع، ما يجعلهم كذلك يجهدون الأرض لعدم توفر البدائل التي تدر عليهم نوع من الدخول مثلما أشار إليه التقرير.¹

ب- الإخفاق الحكومي:

لقد إستعرضنا أهم العناصر التي تتعلق بإخفاقات قوى السوق و التي تمثل بدورها الكاشف لنوعية الإخفاقات الحكومية، بحكم أن ضعف الأداء لقوى السوق هو في حد ذاته يحدد مجال التدخل للحكومة، و في حالة عدم التدخل الحكومي سوف يعكس بدوره إخفاقا حكوميا يعتبر كسبب من أسباب التدهور البيئي، و سوف نوضح ذلك فيما يلي:

1- حق الملكية

لقد كشفت قوى السوق عن مضمون الوفورات الخارجية السلبية و التي غيرت مجال حق الملكية من المجال الجغرافي إلى المجال الذي يمتد إليه الأثر، مما يستوجب تحمل الأعباء التي تتجر عن النشاطات المؤثرة في البيئة من قبل أصحاب المشروعات لصالح المتضررين ، و هذا لا يمكن أن يتجسد إلا من خلال إعادة النظر في قانون الملكية قد يبدو هذا سهلا للوهلة الأولى، و لكن الأمر

1 Cazes, Bernard, *Le développement et l'environnement*. Rapport sur le développement dans le monde :BIRD.1992. p. 673.

في غاية الصعوبة عندما يتعلق ذلك بإبراز نوع التحديات المتعلقة بهذا الجانب، ويمكن ذكرها فيما يلي

أ- التحدي الأول يتعلق بنوعية الإنتهاكات في كونها إنتهاكات غير مباشرة و هو الحال بالنسبة للمصانع التي تنتج إنبعاثات و صرف ملوث قد ينجر عنها تلوث في الماء و الهواء والمزارع و مصادد الأسماك....الخ، و من ثم الإضرار بحقوق الملكيات لكل من يتصل بمجال التأثير، و قد يؤدي هذا التأثير إلى رداءة السلع العامة ، مثلما قد يؤثر في دخول المزارعين، مثلما قد يؤثر في تقليص الثروة السمكية و منه على مردود هذه الثروة التي تمثل مصدرا للرزق لمجموعة من العوائل، غير أنه لا يمكن لهؤلاء المتضررين من مقاضاة المتسببين في هذا التردّي و التعدي الصارخ للبيئة و حقوق البشر.

ب- أما التحدي الثاني فهو يتعلق بالأصول المملوكة على المشاع مثل الأراضي و الغابات ومساحات الرعي و المساقى....الخ، و تأثير هذا النوع من الملكيات ينجم عنه عدة مشكلات منها إستئثار أصحاب النفوذ بأفضل الأصول، و عدم تحلي المالكين بروح المسؤولية في كيفية الإستغلال، كقطع الأشجار سعيا للربحية على حساب البيئة، أو المبالغة في الرعي على حساب تآكل الغطاء النباتي الذي يؤدي بدرجة كبيرة إلى إمتداد التصحر. و من خلال هذا فإن الإخفاق الحكومي و عدم مراعاته لحق الملكية يعتبر من الأسباب الرئيسية للتردّي البيئي.

2- سياسات الأسعار

الشيء الملاحظ فيما يخص السياسات السعرية فإن الحكومات لا تراعي للمسألة البيئية كمحدد للسعر الحقيقي في بعض المواد خاصة المواد التي تساهم في التلوث و التردّي البيئي، بل بالعكس فهي تقوم بدعم المواد الكيماوية و الأسمدة و المبيدات من أجل الرفع من مردود المحاصيل على المدى القصير بدون الإكتراث لما سوف ينجر عن ذلك على المدى الطويل خاصة على مستوى البيئة ، مما يشكل ميول الحكومات إلى تفعيل الأداء الإقتصادي على حساب الأداء البيئي. إن العودة إلى حقيقة الأسعار في هذا الجانب لا يمثل مبدأ عدم الحماية الإقتصادية و ترك المجال إلى السوق لتحديد السعر بالقدر الذي يستوجب العودة إلى البيئة (تسعير البيئة) كمحدد للسوق و السعر في آن واحد، مما يؤدي إلى إستغلال الموارد البيئية بكفاءة عالية، و عند عمل الحكومات

على وضع إطار عمل يتم فيه تسعير الموارد بطريقة صحيحة ، فإن المنافسة تقتضي بعد ذلك تخفيض التكاليف من خلال تقليص الإعتماد على الموارد، و عند رفع قيمة الموارد الناضبة أو المواد الملوثة للبيئة، فإن ذلك سوف يدفع حتما إلى التراجع عن الإجهاد البيئي و مسببات التلوث، و عليه فإن سياسة الأسعار الحالية تبدو غير مجدية إلا من خلال خضوعها إلى منطق البيئة بدلا من منطق السوق.

3- السياسات الضريبية

إن للسياسات الضريبية أثر بالغ على البيئة و لو بطريقة غير مباشرة من خلال توجيه سلوك الأفراد سواء من خلال الإنتاج أو الإستهلاك ، فرفع الضريبة على نوع من المحاصيل قد يؤدي إلى تغيير سلوك المنتج إلى إنتاج آخر أقل اقتطاع من حيث حجم الضريبة، لكن أهم ما يمكن أن يميز السياسات الضريبية هو إمكانية إستخدامها كآلية للتوزيع السكاني من خلال رفع حجم الضريبة و العمل على تنوعها في المناطق التي لا تحتل الزيادة في حجم السكان في مقابل تخفيضها في مناطق أخرى تبدو محفزة لذلك لخلق سوق عمل يمكن له أن يساهم في التوزيع المتوازن للسكان، مثلما قد تعمل هذه الآلية على توجيه السلوك نحو موارد على حساب موارد أخرى، و التحفيز على إستهلاك منتجات على حساب منتجات أخرى، و هذا بطبيعة الحال تحت غطاء الحماية البيئية و ليست الحماية الإقتصادية، وقد تضاربت الآراء في ممارسة الحماية البيئية فيما يتعلق بشأن الإقتصاد و التعارض مع مبادئ التجارة الدولية (الغات) ، و قد جرت خلافات على سبيل ذلك، ففي الدانمارك يفرض القانون الدانماركي على أن تكون الجعة والمشروبات معبأة في زجاجات تصلح لإعادة إستعمالها ، و أن يطلب من المستهلك دفع تأمين إجباري لإعادة الزجاجات الفارغة ، واحتج المنتجون من دول أخرى لدى محكمة العدل الأوروبية بحجة أن الدانمارك تقوم بفرض حماية بيئية مبالغ فيها. لكن المحكمة إنتصرت للدانمارك ، على أساس أن الإعتبارات البيئية تبرر فرض القيود الخفيفة على التجارة طالما أن الهدف من تلك القيود التشريعية لا تهدف إلى حماية المنتجات الوطنية.¹

1 Hilary French. **Strengthening Global Environmental Governance** . New York. W.W.Norton & Co.1992.

وتنص المادة العشرون من إتفاقية الغات على أن "للدول الحق في تبني الإجراءات التجارية الضرورية لحماية (حياة الإنسان و الحيوان و النبات أو صحته) و (المتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ، إذا ما كانت هذه الإجراءات فعالة بجانب القيود المفروضة على الإنتاج و الإستهلاك المحليين...)¹، و عليه و إن كانت الضريبة في تنوعها و حجمها لا تشكل تعدي في حق السوق و بالتالي فهي لا تتناقض مع مبادئ التجارة الخارجية، إلا أنه يمكن إعتماؤها للحماية البيئية من خلال تحليل مكونات المنتجات المضرّة بالبيئة و العمل من خلال ذلك على تقويض الإستهلاك و بالتالي الإنتاج.

4- السياسات السكانية

و يمكن إدراك محتوى الإخفاق الحكومي من خلال العلاقة بين السكان و البيئة يمكن كشف ذلك من خلال عدة محاور متداخلة كالنمو السكاني كظاهرة طبيعية تتخللها عوامل إجتماعية مساعدة و محفزة لذلك كالعامل الثقافي و الفقر و الأمية...، ثم ظاهرة التمرکز السكاني كظاهرة مدمرة للبيئة و التي تعزى إلى عدم كفاءة السياسات من ناحية التحكم في التوزيع السكاني بشكل متوازن لتفادي الضغوط البيئية و ما ينجر عنها من متاعب و أضرار على كاهل التنمية. إن العلاقة بين السكان و البيئة و الفقر لا تتوقف على قلة المواد فحسب من خلال الجدل القائم وفق الرؤية التي تشكلت على محور التنمية المستدامة/البيئة، بل أصبح ينظر إلى النمو السكاني على نطاق واسع على أنه السبب الرئيسي للتدهور البيئي جراء الاستخدام المجهد للموارد الطبيعية . و يمكن مناقشة طبيعة العلاقة بين عدد السكان ومعدلات نموها و تأثير هذا النمو في زيادة الضغوط على البيئة و مواردها من خلال ما يعرف بالقدرة على التحمل carrying capacity أو ما يعرف بقوة الاستيعاب البيئي لعدد من الكائنات الحية وإعالتها، و الملاحظ هنا هو الإشارة إلى الكائنات الحية و ليس للبشر فحسب، لأنه لا يمكن فصل البشر كعنصر عن نظامه البيئي، أو عن تلك الرؤية القائلة بتساوي العنصر البشري مع بقية الكائنات حسب أنصار الإيكولوجيا العميقة . و إذا كان السؤال يتجه نحو تقدير قوة الحمل البيئي، فإنه هناك مجموعة من التقديرات تراوحت من 06 مليارات إلى 10 ثم إلى غاية 100 مليار كائن بشري، والملاحظ عن بعد هذه التقديرات هو ناتج عن المبالغة و عدم التأكد . رغم أن البعض يعود بهذا الاختلاف إلى سبب التباين في الإستهلاك

1 ستيفن شميد هايني، مرجع سابق ، ص 112.

بالنسبة للمجتمعات و أن ما تستهلكه بعض التجمعات السكانية من المصادر يختلف عما تستهلكه التجمعات الأخرى. ولتوضيح ذلك نقدم المثال التالي: في أيامنا الحالية يستهلك الفرد الياباني من الحديد 9 أضعاف ما يستهلكه الفرد الصيني. ويستهلك الفرد السويسري من مصادر الأرض 40 ضعف ما يستهلكه الصومالي. من هنا، ومع إفتراض تساوي عدد السكان في هذه الدول، فإن قدرة الأرض في الصين على الإعالة اقل 9 مرات من قدرتها في اليابان. وفي الصومال تقل قدرة الأرض على الإعالة 40 مرة عن قدرتها في سويسرا. والسبب في ذلك إختلاف مستويات المعيشة في هذه البلدان و الإختلاف كذلك في التحكم و الوسائل المستعملة و التطور التكنولوجي. والمفهوم الذي نرغب توضيحه هنا ليس ان مستوى الحياة في الصومال يجب ان يرتفع ليمثل نظيره في سويسرا، أو ان مستوى المعيشة في سويسرا يجب ان ينخفض ليمثل نظيره في الصومال من أجل تعظيم قدرة الأرض على الإعالة. وإنما نرغب ان نوضح ان هناك جملة من العوامل التي قد تساهم في إجهاد البيئة والنزول بقدرتها في الإستعاب و الإعالة لا من ناحية الحاجات الغذائية فحسب، بل و من ناحية تردي الظروف البيئية المساعدة على العيش كالهواء و الماء النقي و البيئة النظيفة والهدوء.. إلخ، و هنا السؤال الذي لا بد أن يطرح هو: هل الإختلال الناجم عن عدم القدرة للحمل البيئي هو ناتج عن النمو المتسارع للسكان، أم هو نتيجة للمركز السكاني؟

بطبيعة الحال فالسؤال بالغ في التعقيد، و قد يحمل في طياته الإجابة عنه تناقضا صارخا يكشف عن منحى التطور السكاني و الظروف المصاحبة لكل ظرف، ذلك أن الإجابة عن الشطر الأول من السؤال تتصل بالظروف المساعدة للنمو السكاني، ففي سنة 1950 شاع الحديث عن الانفجار السكاني حيث بلغ معدل النمو 17 % في العقد الواحد منذ ذلك الحين رغم إختلاف حدة هذا النمو من منطقة إلى أخرى، إلا أن نتيجته حسب رأي الدارسين تعود إلى ما ترتب عن خفض تكلفة إستيراد الأمصال و المضادات الحيوية و المبيدات و البذور العالية الغلة و ما ترتب عن ذلك من السيطرة على الجوع و المرض، خصوصا الأمراض المعدية و الطفيليات و إنخفاض الوفيات¹. و هذا النمو لم يكن خاصا بالدول الأكثر تقدما، بل حتى في البلدان التي تتفشى فيها ظاهرة الأمية و العاجزة عن التحول إلى مجتمع صناعي. و قد صاغ "نوتشتاين" notestein

1 د. محمد محمود الإمام، السكان و الموارد و البيئة و التنمية، التطور التاريخي، الموسوعة العربية للبيئة من أجل التنمية

المستدامة، مقدمة عامة، الدار العربية للعلوم، بيروت. 2006، ص. 339.

نموذجاً للتحويل الديمغرافي من ثلاثة مراحل للنمو السكاني : الأول يعبر عن مرحلة ما قبل التصنيع، وفيها توازن بين عدد المواليد و الوفيات بشكل جد متقارب مما أدى إلى ثبات عدد السكان، أما الثانية فهي مصاحبة لبداية عصر التحديث و الذي صاحبه نوع من التحسين و الرعاية الصحية و مستوى معيشة السكان مما أدى إلى إنخفاض عدد الوفيات مع بقاء معدل المواليد مرتفع مما أدى إلى إرتفاع معدل النمو السكاني بنسبة 3 % سنوياً ، بحيث يتضاعف العدد بـ 19.2 خلال قرن، مما يفسح المجال للمخاوف حول الموارد المتاحة لإعالة العدد المتزايد من السكان حسب تصور نوتشتاين ، أما المرحلة الثالثة فتبدأ بإتجاه نسبة المواليد إلى الإنخفاض نحو خط معدل الوفيات و يبدأ التوازن عند مستويات منخفضة، ليستقر معدل السكان و يتسم بالثبات. و يعود هذا إلى مجموعة من العوامل هي كالاتي¹

- إصلاح قطاع الصحة العامة
- التطور في مجال الطب و المجالات المعرفية
- حدوث وعي لدى الأشخاص في مجال الرعاية الشخصية للصحة.
- تحسن في مستوى المعيشة
- بالإضافة إلى بعض العوامل الطبيعية كتراجع عدد الفيروسات القاتلة و هي عوامل غير قابلة للتكرار بالضرورة.

أما بالنسبة للشطر الثاني من السؤال الذي طرح آنفا و الذي يضع مسألة النمو السكاني في سياق بحثنا، فهو لا يركز في ظاهرة النمو السكاني وفق الظروف المساعدة لذلك بقدر ما يحمل النقيض إتجاه الرؤية الكلاسيكية السابقة في أوانها للعوارض البيئية التي تجلت عن عصر ما بعد الحداثة ، لتصبح ظاهرة السكان غير ملحة في دراستها من حيث التطور العددي، بقدر ما هي ملحة في دراستها من حيث التمرکز السكاني المساعد على توحيد الأنماط و خاصة منها الإستهلاكية و التي تؤدي بدورها إلى الإجهاد البيئي و تلويث الوسط المعيشي خاصة إذا إشتملت بعض العوامل كالتمرکز السكاني مع ضعف التهيئة و التي سوف تتجم عنها وفورات خارجية سلبية قد تنقل كاهل البرامج التنموية بتكاليف المعالجة . مع الإشارة إلى أن ظاهرة النمو السكاني هي ظاهرة لها آثارها البليغة على البيئة على الأقل من ناحية تأثير عدد السكان في إبطاء عجلة

1 United Nation. **The Determinants and Consequences of population trends**. Population Studies No,50. New York. 1953.

النمو الاقتصادي ، و من خلال تزايد الطلب على الطاقة مما يضيف أعباء على القدرة الإحتمالية للبيئة فيما يخص عملية إمتصاص مخلفات الإحتراق للطاقة ، إلا أن هذه الظاهرة قد تطرح مجموعة من الأسئلة المعقدة حول الأسباب الحقيقية لتغيير مسار السلوك الإيجابي و المتغيرات التي تتحكم في ذلك، و حول الحدود الإحتمالية لقدرة البيئة على الإستعاب والإعالة لمجموع سكان المعمورة، مع أن الجواب في ذلك لا يتسم بالدقة بقدر ما يكتنفه الغموض، أما الأسئلة التي تطرح في أسباب ظاهرة التمرکز السكاني كظاهرة غير صحية للبيئة، فإن ذلك يحيلنا إلى الجانب السياسي أو بالأحرى إلى تحليل محتوى السياسات التنموية كعامل مهم لأسباب الظاهرة، ففي الجزائر مثلا على سبيل الإسقاط، قد بلغ مؤشر القيمة المضافة للنشاط الإقتصادي سنة 2009 نسبة 9.6 % لولاية البليدة وحدها، و هي حصة الأسد نسبة لباقي الولايات، و هو مؤشر يشير إلى نسبة النشاطات للقطاع الصناعي في المنطقة مما يجعلنا نطرح السؤال التالي : ماهي الحوافز التي أدت إلى تمرکز القطاع الصناعي بشكل مكثف في هذه المنطقة؟ مع العلم أن أغلبها يندرج في القطاع الخاص. بطبيعة الحال فالأراء قد تختلف حول الإجابة ، فقد تكون عدم نجاعة و رشادة السياسة الإقتصادية، أو عدم إدخال متغير البيئة كمحدد عضوي في صميم السياسات العامة و منها الإقتصادية، و قد يكون نفوذ الخواص كسبب لوجود المنطقة في سوق كبيرة لاستيعاب منتوجاتها وفق تكاليف أقل....، غير أن السياق الذي نحن بصدد البحث فيه لا يجبرنا على حسم الإجابة في محتوى الأسباب بالقدر الذي يجبرنا فيه عن معرفة النتائج، و معرفة تداعيات التمرکز السكاني على البيئة. و بنظرة معيارية و من وجهة نظر الكلاسيكيين فإن الإنسان ككائن إقتصادي يسعى إلى تحقيق المنفعة الفردية، و من خلال مسعاه قد تتحقق المنفعة الجماعية خاصة عندما تتدخل آليات السوق، و لكن النظرة بمعيار البيئة قد تحملنا وفق سياق مغاير، فتمرکز النشاط الصناعي قد يوازیه تمرکز في سوق العمل مما يجعل منطقة التمرکز الصناعي أكثر استقطابا لعدد السكان خاصة مع عدم وجود آليات تنظم التوزيع السكاني وفق متطلبات البيئة، و عليه فإن عملية رسم السياسات التنموية في إطار التنمية المستدامة عليها أن تأخذ على عاتقها دور عناصر المنظومة ككل في شكل محددات بيئية في إطار البيئة الشاملة، أو من خلال تفاعل العناصر الطبيعية مع العناصر الإجتماعية والإقتصادية و السياسية و الثقافية...الخ.

خلاصة:

إن مسألة الإهتلاك البيئي من منظور التنمية المستدامة تكشف عن مجموعة من الإخفاقات التي تعزى بالدرجة الأولى إلى آليات السوق، غير أن الإخفاق الحكومي لا يعكس في جوهره عدم جدوى السياسات بقدر ما يعكس التعارض بين المنظور البيئي للتنمية المستدامة و مسار النظام الرأسمالي و إقتصاد السوق مما يستوجب إعادة بناء توافق بين البيئة و الإقتصاد من خلال فسخ المجال للتدخل الحكومي من أجل تصحيح الاختلالات بداية بالتغيير في محورية السياسات و نقلها من المعايير الإقتصادية إلى المعايير البيئية تأسيسا لمفهوم جديد " الحكومة البيئية" و التي تركز أساسا على التوافق بين أداء السوق و متطلبات البيئة، و يؤكد هذا المنحى أن التنمية المستدامة لا يمكن لها كروية أن تنزل من الفضاءات النظرية إلى ميادين التطبيقات على أرض الواقع إلا من خلال النظر لها كخطوط عريضة تحدد خطوط التماس بين مقوماتها وأبعادها على المستوى العالمي ، و يترك الإجتهد و رسم السياسات التنموية كشأن داخلي للدول، مما يفضي إلى نهاية عصر توظيف السياسات الإقتصادية على المستوى الدولي لتقويض دور الحكومات و تقييدها في تحكيم سياساتها من أجل معالجة قضايا شعوبها.